جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

المحاسبة القضائية ودورها في حل النزاعات المصرفية

بحث تقدمت به الطالبة فرح يونس كريم إلى مجلس قسم العلوم المالية و المصرفية وهو جزء من متطلبات لنيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف
م.م.د. ضلال محمد

1445هـ

2024 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{يرفع الله الذين امنوا منكم
والذين اوتوا العلم درجات
والله بما تعملون خبير}

صدق الله العلي العظيم

الأهداء

إلى أبي العطوف ..... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي واخواتي .... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى م.م أحمد حسن المعموري الذي لم يضن علي بأي معلومة علمية في مجال تخصصه و كان له الفضل الكبير في اتمام بحثي هذا.

الى الأخت والصديقة , المهندسة أسراء

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة....

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

اهدي اليكم بحثي المتواضع .....

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور المحاسبة القضائية في فض النزاعات المصرفية في البيئة العراقية ، تجنبا لاشهار افلاس المصارف أو فرض الوصاية علية ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج المسح الميداني، كونه الانسب لدراسة الظاهرة محل البحث وتحقيق اهدافه وأن أهمية الدراسة من خلال بيان دور المحاسبة القضائية في حل النزاعات المصرفية وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن للمحاسبة القضائية دور في فض النزاعات المصرفية لوجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير في المحاسبة القضائية والنازاعات المصرفية وعليه توصلت الباحثتان الى جمله من التوصيات أهمها تفعيل دور المحاسب القضائي في فض النازاعات المصرفية .. الكلمات المفتاحية المحاسبة القضائية، فض النازاعات المصرفية.

تعزز التوصيات أيضا ضرورة تحسين البنية التحتية والقوانين المتعلقة بالمحاسبة القضائية في العراق، بالإضافة إلى تعزيز التدريب والتأهيل للمحاسبين القضائيين لزيادة كفاءتهم في التعامل مع النازاعات المصرفية بشكل فعال. علاوة على ذلك، ينبغي أيضا تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، مثل السلطات المصرفية والقضائية، لتطوير استراتيجيات مشتركة لتحقيق العدالة المالية وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم البحوث المستقبلية في استكشاف أساليب جديدة وفعالة لتعزيز دور المحاسبة القضائية في فض النازاعات المصرفية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة لتحسين الكفاءة والدقة في التحقيقات واتخاذ القرارات القضائية. هذه الجهود المشتركة من المجتمع المصرفي والقضائي والأكاديمي يمكن أن تسهم في بناء بيئة مصرفية أكثر شفافية وثقة، والتي تعزز الاستقرار الاقتصادي والتنمية في العراق.

بالتالي، يعد تعزيز دور المحاسبة القضائية في فض النازاعات المصرفية خطوة حيوية نحو بناء نظام مصرفي مستقر وموثوق فيه، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

المقدمة

تعد المحاسبة القضائية من المجالات الحديثة التي أثبتت أهميتها في كشف حالات الغش والاحتيال ومحاربة الفساد المالي والاداري إذ تمثل المحاسبة القضائية خدمة محاسبية ومهنية تنظر الى ما وراء الارقام ، هذا وقد ادى التطور الكبير الذي تشهده جميع مجالات الحياة الى تسارع وتيرة المعاملات والتبادلات التجارية وقد شمل هذا التطور الجهاز المصرفي ولارتباط المصارف بجهات عديده متمثلة بالعملاء المودعين ، المقرضين، والوحدات الحكومية فقد ينشأ عن هذه الارتباطات والعلاقات منازعات مصرفية سواء المصارف فيما بينها أو المصارف والعملاء ويبرز هنا أهمية المحاسبة القضائية والاستعانة بالمحاسب القضائي لحل المنازعات المصرفية لما يتمتع به من مهارة وقدرة على فهم البيانات المالية وتفسير ما وراء الارقام وجمع الأدلة اللازمة لمساعدة القضاء في اصدار الاحكام .يمكن القول إن التحولات الاقتصادية والتقنية السريعة في العصر الحديث قد زادت من تعقيدات العلاقات المصرفية وأثرت على طبيعة المنازعات المالية التي تنشأ بين الأطراف المختلفة. ومن هنا، تبرز أهمية وضرورة وجود محاسبين قضائيين متخصصين في فحص وتحليل البيانات المالية لفهم الجوانب المالية والتجارية للنازاعات بشكل أعمق، مما يسهم في تحقيق العدالة المالية وحل النزاعات بطريقة عادلة وفعالة. إذا، فإن المحاسبة القضائية تمثل عاملا أساسيا في دعم وتعزيز النظام المصرفي، وتعزيز الثقة فيه من قبل الجمهور والمستثمرين، وذلك من خلال تقديم خدمات محاسبية متخصصة للقضاء في حل النازاعات المصرفية بشكل مستقل وموضوعي.

تتطلب هذه العملية توفير بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة تدعم عملية المحاسبة القضائية، بما في ذلك وجود قوانين ولوائح تحدد صلاحيات ومسؤوليات المحاسبين القضائيين وتضمن استقلاليتهم في تقديم تقاريرهم وتوصياتهم بشكل مستقل وموضوعي. كما يجب توفير التدريب والتأهيل المناسب للمحاسبين القضائيين لضمان مهاراتهم الفنية والتقنية والقانونية اللازمة لتحليل البيانات المالية بدقة واستنتاج النتائج بشكل صحيح. بالتالي، يمكن للمحاسبة القضائية أن تلعب دورا محوريا في تعزيز النظام المصرفي وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية في المجتمعات.

الفصل الاول:

المبحث الأول\ منهجية البحث

المبحث الثاني \ دراسات سابقة

سوف نتناول في هذا الفصل منهجية البحث و دراسات سابقة التي توصل اليها الباحث

المبحث الأول

المشكلة , الأهمية , الفرضية , الأهداف , مجتمع البحث , حدود البحث , المتغيرات

1- مشكلة البحث (Research Problem) : - تتمثل مشكلة البحث بتعرض المصارف الى العديد من المشكلات التي قد تؤدي الى النازاعات ويكون المصرف احد طرف هذه النازاعات أن وجود النازاعات المصرفية يؤدي الى تصفية المصرف أو فرض الوصاية عليه ولحل هذه النازاعات يتطلب من المصرف الدفاع عن موقفه وعليه بالامكان صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

اولا: ما هي المشاكل التي يتعرض لها المصرف وتؤدي الى النازاعات المصرفية ؟

ثانيا : ماهي الوسيلة الملائمة لحل النازاعات المصرفية ؟

ثالثا : هل بالامكان الاستفادة من المحاسبة القضائية (الخبير القضائي المالي أو المحاسبي) في حل النازاعات المصرفية..

2 - أهمية البحث (Research Significance) يكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور المحاسبة القضائية في حل النازاعات المصرفية وذلك من خلال ما يمتلكه المحاسب القضائي من خبرة في الجوانب المحاسبية المالية ، القانونية وعليه يكون بإمكان المصارف التي قد تتعرض الى مشاكل مالية ومشاكل أخرى تؤدي الى المنازعات المصرفية الاستفادة من المحاسب القضائي لحل هذه النازاعات تجنبا للتصفية أو فرض الوصاية عليه .

3- فرضية البحث (Research Hypothesis)

الفرضية الأولى: للمحاسبة القضائية الخبير القضائي المحاسبي أو المالي (دور في فض النازاعات المصرفية.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ارتباط بين المحاسبة القضائية والنازاعات المصرفية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة تأثير بين المحاسبة القضائية والنازاعات المصرفية.

4 - أهداف البحث (Research Objectives)

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان ماهية المحاسبة القضائية.

2- التعرف على مدى اعتماد المصارف عينة البحث على المحاسب القضائي في حل النزاعات المصرفية.

3- التعرف على المشاكل التي تتعرض لها المصارف عينة البحث وهل أن حدوث هذه المشاكل تؤدي الى نازاعات مصرفية.

أ - الجانب النظري: اعتمد الباحث في إثراء هذا الجانب على ما متوافر من كتب وبحوث ورسائل واطاريح (عربية وأجنبية) ومقالات في الدوريات المتخصصة منشورة وغير منشورة)، وكذلك القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية ذات الصلة بموضوعة البحث، فضلا عن الاستعانة بالبحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت).

ب - الجانب التطبيقي: استخدام الاستبانه كأداة من أدوات البحث العلمي.

5 - مجتمع البحث وعينته : يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية أما عينة البحث فتمثلت بخمس مصارف تم اختيارهم بشكل عشوائي حسب درجة تعاونهم (مصرف اشور الدولي)

6 - حدود البحث Research Lamented

1 - الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمصارف.

2 - الحدود البشرية الموظفين العاملين في المصارف الخاصة.

3 - الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالاستبانة العلمية لسنة (2016 - 2020)

7 - متغيرات البحث Search variables

يتكون البحث من متغيرين الأول المتغير المستقل المحاسبة القضائية اما المتغير الثاني التابع ويتمثل بالنازعات المصرفية.

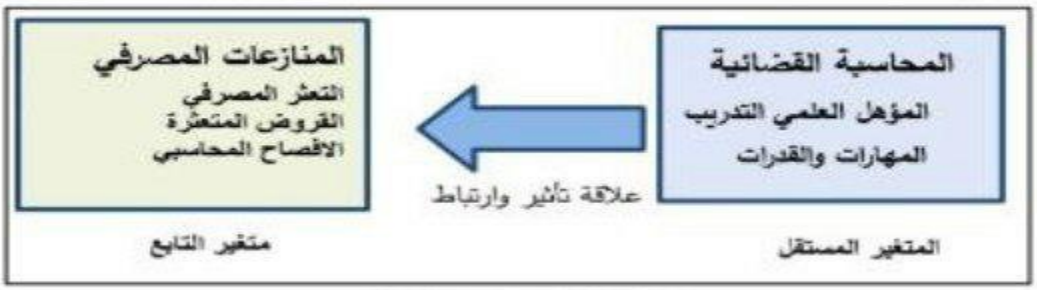

الشكل (1): متغيرات البحث

المبحث الثاني

الدراسات السابقة سيعرض هذا المبحث أهم الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات البحث كنقطة بداية للبحث الحالي التي أستطاع الباحث الوصول أليها كما مبين أدناه:

اولا: الدراسات المحلية

1 - (ثابت, إحسان) ,(2019)

عنوان الدراسة: المحاسبة القضائية ودورها في الكشف عن الاحتيال المالي في الاعمال التجارية في العراق	
نوع الدراسة	بحث منشور اونلاين في مستودع المقالات الاكاديمية Academia.edu
مشكلة الدراسة	هل يمكن للمحاسبة القضائية ان تساعد في القضاء على حالات الاحتيال المالي وتأسيس أرضية صلبة لمكافحة أساليب الفساد المختلفة وبناء مجتمع صحي ماليا؟
هدف الدراسة	التعرف على مفهوم الاحتيال المالي في الأعمال التجارية والتركيز على أهمية المحاسبة القضائية في مواجهة الاحتيال المالي في الأعمال التجارية
الاستنتاجات	يتجسد دور المحاسبة القضائية في الكشف عن الاحتيال المالي في الأعمال التجارية عند ابراز دور المدقق الداخلي والخارجي وبتفاعل المحاسب القضائي.
التوصيات	ضرورة الاهتمام بتفاعل دوري المحاسب القضائي والمدقق الداخلي والخارجي بشكل تكاملي من اجل الكشف عن الاحتيال المالي في الأعمال التجارية

2- (العبوسي, المعموري) ,(2020)

عنوان الدراسة : دور المحاسبة القضائية في تحقيق تكامل الأداء المحاسبي والقانوني (بحث تطبيقي لحالات مختارة من واقع المحاكم العراقية)	
نوع الدراسة	بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية قسم الدراسات المحاسبية جامعة بغداد، لنيل شهادة المحاسب القانوني.
مشكلة الدراسة	كيفية البحث حول المسائل أو الأدعاءات والمطالبات التي يمكن ان تتعرض لها الشركات وان تطوير هذه المهنة تتطلب جهود مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المهنية
هدف الدراسة	ركزت على الفكر المحاسبي والقانوني ولتجسيد دور المحاسب القضائي كأداة فاعلة للمحاسبة. القضائية الذي يتطلب مؤهلات علمية وعملية للوصول الى درجة التكامل بين الأدائين المحاسبي والقانوني.
الاستنتاجات	أن المحاسب القضائي له دور أساس في تحقيق التكامل بين الأداء المالي والقانوني عن طريق مؤهلاته العلمية والعملية واسلوب الحيادية والاستقلالية
التوصيات	ضرورة الاهتمام بأكتساب الخبرات التي يمكن أن يكتسبها المحاسب القضائي من الممارسات الميدانية والدورات التدريبة المستمرة .

ثانيا : الدراسات العربية

1) (عبد الجبار) ,2016

عنوان الدراسة : دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن	
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة الأردنية في ادارة الأعمال
مشكلة الدراسة	تتلخص في عدم توافر المعلومات اللازمة للوقوف على مدى أهمية ومكانة المحاسبة القضائية أو المنازعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الأردن
هدف الدراسة	أهتمت الدراسة بوجهات نظر كلا من المحاسب والقضاء عن المحاسبة القضائية وأهميتها في المجتمع وتطبيقها بنجاح باستعمال اسلوب الاستقصاء
الاستنتاجات	أن هناك دور مهم للعاملين على انجاح المحاسبة الفضائية وتأهيلهم بالشكل المطلوب فضلا عن اختلاف وجهات النظر
التوصيات	ضرورة التأهيل المهني للعاملين في مجال المحاسبة القضائية

2) (بو مغرافي) ,(2020)

عنوان الدراسة: أثر تطبيق المحاسبة الفضائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر	
نوع الدراسة	مذكرة مقدمة إلى جامعة العربي بن مهيدي / كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير / قسم العلوم المالية والمحاسبية ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي
مشكلة الدراسة	محاولة التعرف على المحاسبة القضائية وما مدى تأثير تطبيقها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، المساعدة مصلحة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة
هدف الدراسة	هدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي بشكل شمولي تناول محاور متنوعة متعلقة بالتهرب الضريبي وأهمية المحاسبة القضائية
الاستنتاجات	هناك حاجة ماسة الى تفعيل المحاسبة القضائية
التوصيات	ضرورة تجسيد الدور المهم والاساس للمحاسبة القضائية عند تطبيقها

ثالثا : الدراسات الأجنبية

1 - (Sui), (2013)

عنوان الدراسة : The Development Way of Forensic Accounting in China	
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلةResearch Finance and Accounting
مشكلة الدراسة	الأهمية النسبية للمواضيع التي يتم تضمينها في المقررات المحاسبية ولابد من وجود نظام محاسبي متطور
هدف الدراسة	النشاط الاقتصادي وان اقتصاد السوق يتطلب مهنة المحاسبة القضائية لحماية اموال المتعاملين في السوق والتمكين من الحد من حدوث مشاكل اقتصادية
الاستنتاجات	ان تطبيق المحاسبة الفضائية لها أثر بالغ للحد من المشاكل المالية القانونية وتحقيق النزاهة في العمل المالي والقانوني
التوصيات	ضرورة لجوء المحاكم للمحاسبين القضائيين من اجل تحديد مسببات حدوث حالات الاحتيال المالي

2 - دراسة (Muehlmann &,Howe) (2012)

عنوان الدراسة :- The Use Forensic Accounting Experts In Tax Cases as Identified in Court Opinion	
مشكلة الدراسة	ظهور نزاعات وتحتاج الى خبرة الخبراء المحاسبين القضائيين والحاجة الملحة لتقديم اراء الخبراء .
نوع الدراسة	نوع الدراسة بحث منشور في مجلة JOURNAL OF FORENSIC
هدف الدراسة	سعت هذه الدراسة إلى استخدام خبراء المحاسبة القضائية في مجال المشاكل التي تنتج عن الضرائب ، وكانت هذه الدراسة هي أول ما كتب في القضايا المعروضة على المحاكم
الاستنتاجات	أن دور خبراء المحاسبة القضائية القيام بتقديم أدلة من أرض الواقع لإثبات قضية ما أو لاحظه وأن مهام المحاسبين القضائيين في القضايا الضريبية كانت في قضايا الاحتيال، والتحقيق والرقابة وحضور الخبير كشاهد في قاعة المحكمة.
التوصيات	ضرورة مساعدة دافعي الضرائب ومحاميهم لاختيار خبير محاسبة قضائي حيث هناك حاجة ماسة لشهادة المحاسب القضائي في حالات تقييم الأعمال والتوسع إلى القضايا الضريبية وإشراك شهادة الخبراء للمصادقة على الوثائق فضلا عن إشراك المحاسبين القضائيين في قضايا تخص الأوراق المالية والملكية الفكرية.

الفصل الثاني:الأطار النضري

المبحث الأول\ المحاسبة القضائية

المبحث الثاني\ النزاعات المصرفية

سوف نتناول في هذا الفصل المحاسبة القضائية و النزاعات المصرفية التي توصل اليها الباحث .

المبحث الأول

المحاسبة القضائية

نشأة, تطور, مفهوم , أسباب أهمية, أهداف , الخدمات , مهارات مقومات, خصائص

1 - نشأة المحاسبة القضائية:

نشأت المحاسبة القضائية عام ١٨١٧ بعد ظهور قضية عرفت بأسم (قضية ما يرخير سنيفون) تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية وتم الإستعانة بخبرات محاسبية لحل النزاع في الجوانب المالية (السيسي 2006) ، وفي عام ١٨٢٤ نشر أول إعلان في الصحف في مدينة غلاسكو الاسكتلندية حيث كانت هناك دعوة للحكام والمحاسبين للتحقيق في نشاط إحتيالي في عام ١٩٠٠ ظهرت في أمريكا وإنجلترا بعد إعتماد ضريبة الدخل مما أوجد الحاجة للمحاسبة القضائية بسبب التهرب من دفع ضريبية الدخل لدى المحاسب القضائي .

2- تطور المحاسبة القضائية:

في عام ١٩٤٦ نشر محاسب أمريكي في نيويورك مقالا بعنوان (المحاسبة القضائية مكانها في إقتصاد اليوم) وفي عام ١٩٨٢ صدر كتاب بعنوان المحاسبة القضائية - المحاسبة وشهادة الخبرة وتأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في (مارس ١٩٩٧) . هناك حاليا ما لا يقل عن ١٦ جامعة وكلية أمريكية تقدم دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية

3- مفهوم المحاسبة القضائية:

تعرف المحاسبة القضائية بأنها تنطوي على تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية في المشاكل القانونية

4- أسباب نشوء المحاسبة القضائية:

هناك مجموعة من الاسباب التي أدت إلى نشوء المحاسبة القضائية والاهتمام بها كفرع من فروع المحاسبة ولعل اهم هذه الاسباب هي : (راضي , 2011 , 12)

أ - استشراء الفساد والغش : بالرغم من تبنى الآليات والمداخل المحاربة الفساد الا انه ما زال موجودا ومتغلغلا وضاريا بجذوره في الكثير من النظم وربما يرجع ذلك إلى أن هناك بعض العقبات التي تقف امام تشخيصه ومكافحته وعلاجه واحدى هذه العقبات عدم توافر خدمات مهنة الفحص القانوني بشقيها التقصي والدعم القانوني وحيث يعتبر الفحص القانوني الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني ومخرجاته وتوفير معلومات مالية ومحاسبية للاغراض القانونية

ب - فجوة التوقعات : ظهرت الحاجة الى المحاسبة القضائية كمجال محاسبى جديد يعمل على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وهو الأمر الذي انعكس على جهود المنظمات المهنية وتوصيات مجلس الرقابة على اعمال مراجعي حسابات الشركة المقيدة في البورصة(Bagaeva, 2008) الأمريكية في ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية سواء بصورة دورية منتظمة أو بصورة مفاجئة من حين لاخر

ج - عدم قدرة الدور التقليدي المراجع الحسابات على اكتشاف الغش وبالرغم من المسؤلية الملقاه عليه لقد تطورت مسئولية المراجع في الوقت الحالي ولم تعد مقصورة فقط على ابداء الرأى الفني في مدى صدق وعدالة القوائم المالية .

5- أهمية المحاسبة القضائية:

بعد حدوث الإنهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية تزايد الإهتمام بالمحاسبة القضائية لمنع الإحتيال والتلاعب مما أدى إلى زيادة الدعاوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم والآن لم تعد خدمات المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية بل أصبحت تستخدم في جهات عديدة مثل البنوك وشركات التأمين

6- أهداف المحاسبة القضائية:

الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية أصبحت مطلوبة من قبل جميع الأطراف سواء الأفراد أو المؤسسات أو منظمات الأعمال بغرض جمع الأدلة لثبوت القضية ويمكن إجمالي الأهداف في (سالم , 2010, 14)

أ - تحديد الأنشطة غير القانونية التي تساعد على إرتكاب الغش

ب- تجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأيا فنيا مهنيا محايدا في الدعوى القضائية.

ج- توفير محاسبيين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة حتى يكونوا فاحصين أما خبراء مستشارين يسهمون في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء على إقرار الحق وتحقيق العدالة .

د- حماية المال العام من الغش والاحتيال وزيادة كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الخارجية.

هـ - كشف عمليات الإحتيال والتهرب الضريبي والممارسات الإجرامية التي ترتكب.

و- جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير فنى محايد للمساعدة في الحكم في الدعوى القضائية

ي- تمكن المحاسبة القضائية من تقديم معلومات محاسبية للأطراف حال حدوثها.

ز- يري الباحث أن أهداف المحاسبة القضائية تعبر عن امتلاك المحاسبين القضائيين للخبرات الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة والمعرفة القانونية والتحري وحماية المال العام من الإحتيال وكشف عمليات التهرب الضريبي وزيادة الثقة في القوائم المالية

7- الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية :

تتمثل الخدمات التي تقدمها المراجعة القضائية في نوعيين رئيسيين من الخدمات هما:

أولا : خدمات التقصي :(Invetrtigation Services)

وتشمل تلك الخدمات كل خدمات الفحص القانوني الغير المتعلقة بعمليات التقاضي الفعلية أو المحتملة, وتشمتل على اداء التحليلات والتقصيات، والتي قد تستخدم المهارات نفسها المستخدمة في خدمات الدعم القانوني باستثناء عدم استخدمها في عملات التقاضي .

ثانيا : خدمات الدعم القانوني : (Litigation Support)

اوضحت دراسة مجمع المحاسبيين القانونيين الأمريكي (AICPA,2005,)تلك الخدمات تعترف بدور الفاحص القانوني كشاهد خبير او مستشار وتتضمن توفير مساعدة في الاجراءات التشرعية أو القانونية المحتملة أو المعلقة أو الفعلية امام قاضي التحقيق بغرض الوصول لحل النزاعات بين مختلف اطراف النزاع .

8- مهارات المحاسبة القضائية:

نظرا لأن للمحاسبة القضائية مجالات متعددة، فإن كل مجال يتطلب المعرفة والخبرة المحاسبية القابلة للتطبيق مباشرة في محور دعم الدعاوى القضائية اعتمادا على طبيعة القضايا وأبعادها المختلفة, فقد يحتاج المحاسب القضائي الى استخدام مفاهيم المحاسبة على الإدارة والتكاليف او مفاهيم المحاسبة المالية أو الحكومية، كما أن المهارات المتنوعة توفر أساسا ضروريا لممارسة المحاسبة القضائية لذا فإن من ينخرط في هذا المجال لابد ان يكون له من المهارات والخبرات والمعارف ما يؤهله للقيام بهذا العمل على أكمل وجه، ومن ذلك أن يكون ذا نظرة ثاقبة للأمور وقدرته على التحري والتقصي وربط الحقائق والقرائن والأدلة ببعضها البعض وإيجاد العلاقة بينهما .

9 - مقومات المحاسبة القضائية:

تشمل مقومات المحاسبة القضائية على عدة عوامل منها: (شكر ،٢٠٠١)

أ- المؤهل العلمي : تبدأ عملية نجاح المحاسبة القضائية على عامل التعليم الأكاديمي سواء كان ذلك في جانب المحاسبة أو في جانب القانون وغيرها من التخصصات الأخرى ذات الصلة مثل علم النفس حيث أن المهنة الأساسية للمحاسبة القضائية هي التحقق من حدوث عملية الاحتيال وذلك التسهيل عمل القاضي حيث أنه ليس من المناسب تعيين محاسبين قضائيين جدد بل يجب على المحاسب القضائي المعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات ومتابعة التطورات التي تحدث ومتابعة كل ما هو جديد .

ب- التدريب : تأتى أهمية التدريب من أجل تأهيل جيل من الخبراء المحاسبين لمساعدتهم في تقديم التقارير الفنية إلى هيئات التحكيم بصورة تتوافق مع أدلة الإثبات حسب المعايير الدولية في إعداد التقارير المحاسبية لذلك من الأفضل توافر الخبرة في مراجعي الحسابات داخليا وخارجيا قبل ان يصبح محاسب قضائي.

ج -المهارات والقدرات والمعرفة : القدرة على تحديد عملية الإحتيال يمثل الحد الأدنى من المعلومات الأولية وتوافر الخبرة الكافية لمدى توافر أدلة الإثبات ولابد أن يتفهم المحاسب القضائي طبيعة الدليل قبل اتخاذ الإجراءات

10 - خصائص المحاسبة القضائية:

يمكن بيان خصائص المحاسبة القضائية تتمثل في (ابو بكر , 15, 2001)

1-التعليم والتدريب

2-التعليم والتطوير المستمر في التخصصات الملائمة.

3-الخبرة المتنوعة في المحاسبة والقانون.

4-المهارات والاتصال.

5 - الخبرة العلمية والعملية في مجال الأعمال التجارية.

المبحث الثاني

النزاعات المصرفية Banking Disputes

1 - مفهوم النزاعات المصرفية : The concept of banking disputes فرض واقع التطور الكبير الذي تشهده جميع مجالات الحياة تسارع وتيرة المعاملات والتبادلات التجارية المختلفة، وهو ما اثر بالنتيجة على عمل المصارف والمؤسسات المالية، حيث زادت نتيجة ذلك المنازعات الناشئة عن ارتباط العملاء والمودعين بهذه المؤسسات والمصارف من خلال تقديم الخدمات المصرفية المختلفة للمستفيدين، واختلفت تعاريف المنازعات، حيث يذهب البعض الى القول بأن النزاعات المصرفية هي تلك الخلافات التي تنشأ بين طرفين احدهما المصرف، والطرف الآخر قد يكون العميل، أو قد يكون مصرف أو مؤسسة مالية أخرى نتيجة ممارسة كما يذهب آخرون لتعريف النزاع المصرفي بانه نزاع قضائي ينشأ بين طرفين يكون احدهما مؤسسة مصرفيه، يرفع للجهة القضائية صاحبة الاختصاص القانوني للبت في مثل هذا النزاع، بهدف اصدار حكم ملزم لطرفي العلاقة ان الواقع الحديث للنزاعات المالية والتجارية عموما، والمنازعات المصرفية على وجه الخصوص يكشف لنا تراجع الية فض النزاعات قضائيا نوعا ما، مقابل ظهور عدد من الوسائل الأخرى البديلة، وهي الوسائل السلمية لفض النزاعات أو الوسائل غير القضائية، كالتحكيم والوساطة وما الى ذلك، وبالتالي وعليه يمكن تعريف النزاع المصرفي على انه ذلك النزاع الناشئ بين المصرف وطرف آخر قد يكون مصرفا او شخصا طبيعيا أو معنويا، نتيجة اخلال أحد طرفي العلاقة بالتزاماته القانونية، أو مخالفته لأحكام القوانين والتعليمات النافذة التي تحكم العمليات المصرفية(سير(compensate, 2003:168

وعليه فان التطور الذي صاحب العمليات المصرفية خلال العقود الزمنية الأخيرة نتيجة تطور الحياة العصرية وظهور التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في جميع القطاعات الخدمية والاقتصادية، ومنها القطاع المصرفي، يلزم الدول تطوير تشريعاتها بالمقابل لتواكب هذا التطور العملي في القطاع المصرفي، حيث أن هذه العملية لا تقتصر فقط على تطوير الاجراءات الفنية والتقنية فحسب، بل أن أحد أهم العناصر المكملة للقطاع المصرفي هو تذليل المخاطر التي يواجهها عملاء المصارف من اشخاص ومؤسسات بشأن المنازعات التي قد تنشأ عن الانشطة المصرفية التي تؤديها هذه المصارف (Ismael,2018:21)

النزاعات المصرفية تشمل الخلافات التي تنشأ بين العملاء والمصارف أو بين مصارف معينة، ويمكن أن تكون هذه المنازعات قضائية حيث يتم رفعها للجهة القضائية المختصة، أو يتم حلها بطرق بديلة مثل التحكيم والوساطة. تطور الحياة العصرية وظهور التكنولوجيا الحديثة أدى إلى تطور العمليات المصرفية وتوظيفها في جميع القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب تطوير التشريعات لتواكب هذا التطور وتقديم حلول لتذليل المخاطر التي يواجهها عملاء المصارف فيما يتعلق بالمنازعات المصرفية.

بالتالي، يصبح من الضروري تطوير التشريعات لضمان توفير آليات فعالة لفض النزاعات المصرفية، سواء بالطرق التقليدية عن طريق القضاء أو باستخدام الوسائل البديلة مثل التحكيم والوساطة. هذا يساعد على تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتحقيق التوازن بين مصالح العملاء والمصارف، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة بالنظام المالي بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تطوير التشريعات أيضا وضع إطار قانوني شفاف وموضوعي لتحديد حقوق والتزامات الأطراف المتورطة في المنازعات المصرفية، وتحديد الإجراءات اللازمة لحل هذه النزاعات بسرعة وفعالية. كما ينبغي تعزيز التوعية بحقوق العملاء وواجباتهم، وتشجيع استخدام وسائل التسوية البديلة كوسيلة فعالة لحل النزاعات بطريقة سلمية وميسرة. إن توفير بيئة قانونية مناسبة لتسوية المنازعات المصرفية يعزز الثقة بالنظام المصرفي ويعمل على تحسين سمعته واستقراره في السوق المالية العالمية.

أيضا، يجب أن تتضمن التشريعات المصرفية آليات للرقابة والمراقبة الفعالة على سلوكيات المصارف وممارساتها، بهدف منع حدوث النزاعات أو تقليل تكرارها. ينبغي أن تكون هناك آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع المصرفي، بما في ذلك متابعة أداء المصارف ومعالجة الشكاوى بشكل سريع وفعال.

وفي نهاية المطاف، يعد تطوير التشريعات المصرفية وتوفير بيئة قانونية مناسبة لتسوية النزاعات جزءا أساسيا من تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

المبحث الأول\ واقع المحاسبة القضائية في العراق

المبحث الثاني\ المشاكل التي تؤدي للنزاعات المصرفية

سوف نتناول في هذا الفصل واقع المحاسبة القضائية في العراق و المشاكل التي تؤدي للنزاعات المصرفية التي توصل اليها الباحث

المبحث الاول

واقع المحاسبة القضائية في العراق : The reality of forensic accounting in Iraq

وترى الباحثتان شهد العراق بعد2003تراجعا كبيرا من الناحية التشريعية نظرا لتأخر العديد من تشريعاته عن مواكبة المستجدات والظروف المتغيرة في جميع أنماط الحياة المختلفة، ونتيجة ذلك فان العديد من المسائل المستحدثة في عدد من المجالات ومنها المحاسبي تفتقد للتنظيم القانوني اسوة بباقي التشريعات حتى العربية منها، ولم يقتصر الأمر على الناحية التشريعية فقط، بل على المستوى الاكاديمي أيضا نجد غياب شبه تام لمفردات المحاسبة القضائية واهمية المحاسب القضائي في جميع الكليات والمعاهد الخاصة بتدريس المحاسبة القضائية في العراق، فضلا عن عدم وجود معاهد متخصصة بإعداد المحاسبين القضائيين على غرار ما معمول به في عدد من الدول، نتيجة قلة اهتمام الباحثين بهذا المجال وعدم ابلاء الحجم الذي يتناسب معه من الدراسات والبحوث الأكاديمية، لتسليط الضوء على دوره في حسم المنازعات المالية بشكل عام والمصرفية خاصة. (Saleh,2018,17)

وعلى الرغم من هذا النقص التشريعي في معالجة وظيفة المحاسبة القضائية الا ان البعض يشير الى عدد من المجالات التي يمكن ان يستعين بها القضاء العراقي بالمحاسب القضائي بصفة خبير في مجال القضية محل النزاع، ومن هذه المجالات:

(Galilee, 2012:19)

1- الخبرة القضائية يمكن الاستعانة بأحد الخبراء ممن لديهم المام بقضايا المحاسبة والمالية، سواء كانوا من بين المسجلين لدى هيئة المحكمة كخبراء أم غيرهم بناء على طلب أحد الخصوم، والاستناد إلى رأيهم بشأن النزاع المعروض.

2- استشارة نقابة المحاسبين والمدققين: يجري في بعض الأحيان العمل على استشارة نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين أو استشارة احد اساتذة الجامعات ممن له خبرة طويلة بهذا المجال للاستفادة من رأيهم حول القضية المعروضة امام المحكمة.

3 - الاستعانة بالمحاسب القضائي كخبير في عملية التحاسب الضريبي لإبداء الرأي حول النزاعات الضريبة لدى اللجان الخاصة بالاعتراض لما كان القانون العراقي يخلو من أي تنظيم قانوني لتوضيح الية عمل المحاسب القضائي بشكل دقيق، أن المحاكم عادة ما تلجأ للقواعد العامة في القانون لتكييف هذه الوظيفة.

المبحث الثاني

المشاكل التى تؤدي للنزاعات المصرفية

نتيجة زيادة التعاملات المالية :Problems that lead to banking disputes

وحجم النشاط المالي والمصرفي خلال العقود الأخيرة نتيجة التطور التقني والتكنولوجي واتساع حركة التجارة العالمية، فقد زادت معها المشاكل التي قد يتعرض لها المصرف ومن ثم تؤدي إلى نشوب نزاع مصرفي، ويقدم لنا الواقع العملي العديد من الحالات التي لا حصر لها، ولا يتسع نطاق البحث لذكرها جميعا، وأهم تلك المشاكل

1- التعثر المصرفي Bank Default

2 - القروض المتعثرة Non-performing loans

3 - الافصاح المحاسبي Accounting disclosure

أولا: التعثر المصرفي : Bank Default تعد مشكلة التعثر المصرفي أحد أكثر المشاكل التي تواجه مؤسسات الاعمال بشكل عام. والمؤسسات المالية على وجه التحديد ومنها المصارف، وهذه المشكلة تخلف وراءها اثارا على نطاق واسع، وقبل التعرف على آثار هذه الظاهرة لابد من

تناول مفهومها وأسبابها والآثار المترتبة عليها.

أ- مفهوم التعثر المصرفي : The concept of bank failure التعثر المالي في المفهوم المصرفي (الديون المتعثرة) تعني التسهيلات الائتمانية بكافة انواعها التي حصل عليها الزبون من المصرف ولم يقم بسدادها في موعد استحقاقها ولذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية الى أرصدة مدينة راكدة (Saleh, 2019:4) بينما يقصد بالتعثر المصرفي هو احتمالية تعرض المصرف الخسائر غير متوقعة أو غير مخطط لها، نتيجة تذبذب العوائد المالية المتوقعة على الاستثمار (Harire, 2009:6) أو يقصد بالتعثر المصرفي أن يكون المصرف بوضعية العاجز عن تلبية متطلبات السحب الكبيرة، نتيجة انخفاض معدل السيولة لديه .

الأمر الذي يؤدي لتعرض المصرف المعني للعديد من المشاكل مثل حدوث شلل في الانشطة المصرفية التي يمارسها، فضلا عن تعرضه لخسائر مالية قد تؤدي الى التصفية وانهاء وجوده كمؤسسة مالية (Maraj.2020:11)

ويعرفه آخرون بأنه نشوء ازمة سيولة للمصرف نتيجة وجود فجوة بين اجمالي المطلوبات واجمالي الموجودات المصرفية، مما يؤدي التأكل رأس المال الخاص بالمصرف، ويجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بسحب الودائع أو منح القروض الجديدة لعملائه وغير ذلك من التزامات مالية يؤديها المصرف) . (Indian,2014:228)

اما عن الناحية القانونية فان الفشل القانوني أو المالي قد يأخذ شكلين الشكل الأول (عدم كفاية السيولة) ويقصد به عدم قدرة المصرف على سداد الديون والفوائد المستحقة للدفع والشكل الثاني حالة الاعصار المالي ويقصد بها زيادة الالتزامات المستحقة للغير من قيمة اصول المصرف، فهو عملية يبدأ فيها المصرف بالسير الا انه ينتهي في نهاية الطريق بالعسر المالي أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته (Younes,1998:47)

ويقصد بالتعثر المصرفي هو نشوء ازمة سيولة في المصرف بسبب وجود فجوة بين أجمالي المطلوبات واجمالي الموجودات المصرفية ويؤدي التعثر الى تأكل رأس مال المصرف وتجعله غير قادر على تسديد الالتزامات سواء كانت مرتبطه بسحب الودائع أم مرتبطة بمنح القروض لعملائه أم تنفيذ خطة الاستثمارات
Husseini , Zubaidi,2015:36

ب- اسباب التعثر المصرفي : Reasons for bank failure تتعدد وتتباين اسباب التعثر المصرفي من مجتمع لآخر ومن دولة الأخرى، حيث تتعلق هذه المشكلة بجملة من الابعاد القانونية والفنية والادارية، وقد اختلفت الدراسات والابحاث في تقسيم وتصنيف هذه الاسباب، وفيما يلي سنركز على أهم الأسباب المؤدية للتعثر المصرفي

- الفعال لعمل المصرف، ولأهمية هذه الفقرة فقد اشارت اليها معظم القوانين الخاصة بالمصارف، ومنها قانون المصارف العراقي، حيث الزمت المادة 17 منه مجلس ادارة المصرف ان يكون مسؤولا عن ادارة الاعمال ووضع السياسات العامة والمعايير الخاصة بإدارة اسباب ادارية Administrative reasons : وترجع أساسها لافتقاد ادارة المصرف في كثير من الاحيان للتخطيط الاستراتيجي المخاطر وسياسات الاستثمار ونسب الحد الأدنى التحويطية، والمعايير المحاسبية والانظمة الرقابية الداخلية للمصرف). Iraqi banking law2004)1م 17 ف)

- اسباب مالية Financial reason وتتمثل بانخفاض نسب ارباح المصرف خلال السنة المالية المحددة، بالمقارنة مع الوحدات المشابهة، وبالمقابل ارتفاع في نفقات ومصاريف المصرف بشكل غير مبرر، فضلا عن التخبط بالسياسة المالية الخاصة بمجال (Al-Shabib ، 2012:270)الانتمان والتمويل
- اسباب تسويقية Marketing reasons : وتتمثل في تراجع الخدمة واسلوب التعامل مع الزبائن مما يؤدي لتذمر الأخير من خدمة المصرف، فضلا عن عدم مواكبة الخدمات المقدمة والية تقديمها للمستجدات السوقية وما هو مطلوب من قبل الزبون بدرجة واضحة، ويرجع ذلك إلى ضعف الادارة التسويقية للمصرف وعدم مواكبتها للتطور في المجتمع سيما من الناحية الفنية والتكنولوجية.

(Tony Latter ، 1997 , 72) وترى الباحثتان أن جميع الأسباب المذكورة هي اسباب داخلية تتعلق بسوء ادارة المصرف، لذا يذهب البعض إلى تقسيم اسباب التعثر المصرفي الى اسباب داخلية على النحو الذي اشرنا اليه اعلاه، بالإضافة لأسباب أخرى خارجة عن ارادة المصرف يطلق عليها الأسباب الخارجية، وهذه الأخيرة تنقسم إلى:

A- اسباب اجتماعية : Social reasons والتي تتمثل بالقيم والاعراف والثقافة السائدة في المجتمع وتأثيرها على اداء الموظفين

داخل المصرف، ومن ثم اداء المصرف بشكل عام.

B- اسباب اقتصادية : Economic reasons تمثل العوامل الاقتصادية السبب الرئيس في حدوث التعثر المصرفي فيما يتعلق بالأسباب الخارجية، مثل تغير سعر الصرف ارتفاع نسب التضخم في الدولة بشكل مفاجئ الركود ، كساد أو تغير في السياسة

النقدية السائدة للحكومة نتيجة ظروف معينة سياسية أو اجتماعية او اقتصادية، وغير ذلك من الظروف الاقتصادية مما لا يمكن التنبؤ بها والتي تؤثر بطبيعتها على اداء المصارف كغيرها من مؤسسات الاعمال، وبالتالي فان النظام الاقتصادي في الدولة يمثل احد اهم الاسباب الخارجية للتعثر المصرفي، أن لم يكن اهمها بالمطلق (Fenton ,9,2017)

ج - اسباب قانونية Legal reasons : وتتمثل في عدم الامتثال للقوانين والتعليمات النافذة بشأن العمليات المصرفية وعدم شموليتها لتغطي جوانب تنظيمية ورقابية عدة، وهو ما يساعد بطريقة غير مباشرة على تعثر المصارف، كما في حال منح تسهيلات ائتمانية المصرف معين ليس له ضمانات كافية للتغطية (indian,231 ,2014)

3- دور الرقابة الداخلية الفعالة في منع التعثر المصرفي The role of effective internal control in preventing bank failure

شهد مفهوم الرقابة تطورا كبيرا على مر العقود الماضية، تماشيا مع التطورات السريعة في جميع مجالات الحياة ومنها ميدان ادارة الاعمال وما يشتمل عليه من فروع، ونتيجة ذلك فلم تعد الرقابة الداخلية مجرد وسيلة للمحافظة على النقدية، وانما مجموعة عناصر ومكونات مترابطة فيما بينها تضعها الادارة العليا لضمان تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية (Muhammad,14 ,2017).

وبعد هذا التطور في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة طبيعية لظروف وعوامل عدة ابرزها التوسع المفرط في حجم الوحدات الاقتصادية واهدافها التي باتت أكثر تعقيدا وشمولية، ومن جانب آخر فهي تمثل أساس لعمل مراقب الحسابات، نظرا لصعوبة قيام الأخير من(122,Al-Jajjawi, 2006) القيام بعملية المراجعة بشكل مفصل لجميع سجلات الوحدة الاقتصادية والتحقق من دقتها وعادة تتولى هذه المهمة اجهزة فنية مختصة تتبع الإدارة العليا للمصرف، تضطلع بمهام التدقيق أو الضبط الداخلي أو المراجعة الداخلية كما يطلق عليها البعض، ويتمتع القائمون على مهمة التدقيق بقدر عالي من الاستقلالية، بما يمكنهم بممارسة نشاطاتهم والقيام بفحص وتقييم جميع الانشطة التي يمارسها المصرف سواء كانت مالية أو إدارية (2006,128 .(Abdullah

ولأهمية الرقابة الداخلية في العمل المحاسبي فقد اجمع الباحثين والخبراء على أنها تضطلع بدور فاعل في عملية ضبط وتقييد جميع العمليات والانشطة التي تتم داخل المصرف من خلال المراجعة والتدقيق، مما يساهم بالتزام الادارة والعاملين بقواعد العمل المصرفي (Al-Quraishi, 2009 , 238) والادارة الحكيمة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية، تجنبا للوصول إلى مرحلة التعثر (Al-Quraishi, 2009 , 238).

ثانيا : القروض المتعثرة Non-performing loan :

لا تكاد تخلو معظم المصارف في مختلف دول العالم من حالات القروض المتعثرة الممنوحة للأفراد أو المؤسسات الأسباب مختلفة، لذا شغلت هذه المسألة اهتمام الباحثين والمفكرين في علم الاقتصاد منذ سنوات، نظرا لما يترتب عليها من اثار وابعاد على القطاع المصرفي، وتعرف القروض المتعثرة على انها الديون التي يمنحها المصرف وبعد اجراء دراسة للمركز المالي للمقترض والضمانات الخاصة بالقرض انها على درجة من الخطورة بحيث لا يتسنى للمصرف تحصيلها خلال فترة زمنية قريبة (Peter, 2002,118)

ان القروض المتعثرة لا تنشأ فجأة حيث تظهر نتيجة عدد من التراكمات والاسباب والظواهر التي تتفاوت من حيث الحجم والخطورة إذ أن عملية منح الائتمان تنطوي على العديد من المخاطر، فالقرار الخاطئ من قبل ادارة المصرف بمنح الائتمان قد يعود بخسارة كبيرة على المصرف في حال تعثر السداد، ولكي يكون القرار الائتماني رشيدا فانه لا بد من أن يقوم المصرف بإجراء دراسة لعدد من المتغيرات المؤثرة في وضع المقترض الاقتصادي في ظل ما هو متوفر من بيانات، ومن ثم يتم صياغتها بشكل مؤشرات كمية يمكن أن تساعد على فهم وتفسير مجريات الاحداث المالية التي تؤدي الى تحريك النشاط الاقتصادي للمقترض وبالتالي يمكن الإدارة المصرف التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ومن ثم اتخاذ قرارها بالموافقة من عدمها (Awad ,2018:89)

ثالثا : الافصاح المحاسبي Accounting disclosure : لقد زاد الاهتمام بعملية الافصاح في وقتنا الحاضر ولم يأت هذا الاهتمام من فراغ، إذ تعتمد العديد من الجهات سواء الخارجية أو الداخلية بشكل مباشر في قراراتها على ما تنشره المصارف من بيانات .

مصرف آشور الدولي

هو مؤسسة مالية عالمية تقدم خدمات مصرفية متنوعة مثل الودائع، والتمويل، والاستثمار. تأسس في بغداد، العراق، ويعتبر من بين أكبر المصارف في المنطقة. الآن.

العام	الإيرادات بالمليون دولار	الأرباح الصافية بالمليون دولار	نسبة النمو في الارباح
2016	850	154	%-1
2017	900	160	%4
2018	970	175	%2
2019	1000	180	%-3
2020	950	150	%-5

نوع الأصول	القيمة (بالمليون دولار)	نسبة الأصول الكلية
الودائع النقدية	3,500	35%
القروض والسلف	4,000	40%
الاستثمارات الحسابية	1,500	15%
أخرى	1,000	10%
الإجمالي	10,000	100%

المعلومة	القيمة
الموقع الرئيسي	بغداد ، العراق
تأسيس المصرف	عام 1995
عدد الفروع	أكثر من 50 فرعا في جميع أنحاء العالم
الخدمات المقدمة	الودائع ، التمويل ، الاستثمار، الخدمات الاستشارية
حجم الأصول	تجاوزت 10 مليارات دولار أمريكي
العملات المدعومة	العملات الرئيسية العالمية مثل الدولار الأمريكي واليورو

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول \ الأستنتاجات

المبحث الثاني \ التوصيات

سوف نتناول في هذا الفصل واقع المحاسبة القضائية في العراق و المشاكل التي الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث

المبحث الأول

الاستنتاجات

1. يعتمد نجاح المحاسب القضائي على المؤهل العلمي في جانب المحاسبة وتخصصات أخرى ذات صلة كالقانون وعلم النفس فضلا عن امتلاكه للمهارات والقدرة المعرفية

2 .يقدم المحاسب القضائي خدمات متنوعة كتقديم الاستشارات لحل النزاعات فيبدي رأيه استنادا الى وقائع معروفة

3.بعد الإفصاح من المواضيع الأكثر أهمية في العمل المصرفي المعاصر لاعتماد المساهمين المستثمرين على المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار

4 . ساهم التطور الكبير في جميع مجالات الحياة بتسارع وتيرة المعاملات والتبادلات التجارية وخصوصا في المصارف والمؤسسات المالية مما زاد من النزاعات بين العملاء والمصارف.

5 .عدم تطبيق الضوابط والتعليمات في منح التسهيلات الائتمانية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات المصرفية

6.أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية بين المحاسبة القضائية وفض النزاعات المصرفية.

7.توجد علاقة تأثير بين المحاسبة القضائية وفض المنزاعات المصرفية.

8.من أهم العوامل المؤدية الى النزاعات المصرفية عدم تطبيق التعليمات والضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف المعنية.

9.يظهر الاستنتاج أن التطورات السريعة في الحياة المصرفية والمالية تجعل الإفصاح المحاسبي أمرا ضروريا لتمكين المساهمين والمستثمرين من اتخاذ القرارات الصحيحة، وعدم الامتثال لمتطلبات الإفصاح يمكن أن يؤدي إلى معلومات مضللة وبالتالي زيادة في النزاعات المصرفية.

المبحث الثانى

التوصيات في ضوء ما تم عرضه من استنتاجات، نطرح التوصيات الآتية:

1 - ضرورة تأسيس جمعية خاصة بالمحاسبين القضائيين على غرار ما معمول به في معظم الدول العربية، والذي تتولى مهمة اعداد محاسبين قضائيين ذوي خبرة وكفاءة في هذا المجال، من خلال برامج ودورات تأهيل تأخذ بنظر الاعتبار الجانبين العلمي والفني، لمساعدة القضاء المختص في حسم المنازعات المصرفية

2- ضرورة تدريس مادة المحاسبة القضائية ضمن المناهج والمقررات الدراسية الاساسية لطلبة المعاهد والكليات التي تمنح شهادات جامعية (الدبلوم والبكالوريوس) باختصاص المحاسبة.

3 -ضرورة تحديد الية اللجوء الى المحاسب القضائي وطريقة انتداب المحاسبين القضائيين في المحاكم العراقية على غرار ما معمول به في عدد من الدول العربية لتفعيل دور المحاسب القضائي.

4-في ظل ضعف الاعتماد على المحاسب القضائي يمكن الاعتماد على المحاسبة القانونية لأداء هذه الوظيفة، حيث يعد المحاسب القانوني من أكثر الاختصاصات قربا الى المحاسبة القضائية نتيجة المامه بالجوانب القانونية والفنية للمحاسبة واجراءاتها واصولها وقواعدها .

5-تعزيز التعاون بين الهيئات والجهات ذات العلاقة مع المحاسبين القضائيين، مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لتسهيل عمليات التحقيق والتدقيق القضائي.

6-تطوير القوانين واللوائح المتعلقة بالمحاسبة القضائية لتوفير بيئة قانونية مناسبة تعزز الشفافية وتقليل الفجوات التشريعية.

7-تعزيز الوعي بأهمية المحاسبة القضائية والمحاسبة القانونية من خلال حملات توعية وتثقيف للجمهور والمؤسسات المالية والحكومية.

8- تنظيم ورش عمل ومؤتمرات دورية لتبادل الخبرات والأفكار بين المحاسبين القضائيين والمحامين والقضاة والباحثين في مجال القانون المالي والمحاسبة.

9-توفير التدريب المستمر والتطوير المهني للمحاسبين القضائيين والمحامين والقضاة لمواكبة التطورات القانونية والتقنية في مجال المحاسبة والقانون المالي.

10-تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا في المحاكم والهيئات الرقابية لتسهيل عمليات المحاسبة القضائية وتقديم الدعم الفني والتقني اللازم للمختصين.

11-تعزيز آليات التواصل والتعاون بين المؤسسات المالية والهيئات الرقابية لضمان تبادل المعلومات والبيانات بشكل سريع وفعال، مما يسهم في اكتشاف الاحتيالات والتلاعب المحتملة بسرعة وفعالية.

12 -تعزيز دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في تطوير برامج تعليمية متخصصة في مجال المحاسبة القضائية والقانونية، بما يضمن تخريج كوادر مؤهلة لمواجهة تحديات السوق والقضايا المالية المعقدة.

13-توفير الدعم والتمويل الكافي للأبحاث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة القضائية والقانونية، لتطوير المناهج التعليمية وتحديث المعرفة والممارسات الدولية في هذا المجال.

14-إجراء تقييم دوري لأداء الجمعيات والهيئات المعنية بالمحاسبة القضائية والقانونية، وتحديث الأنظمة واللوائح بناء على نتائج هذه التقييمات لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والنزاهة في العمل المحاسبي.

15-تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال المحاسبة القضائية والقانونية من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وتوفير الدعم المالي والتقني للمشاريع المشتركة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في الأنشطة المالية.

الخاتمة

في الختام، يظهر أن تعزيز المحاسبة القضائية والقانونية يعد أمرا حيويا لتعزيز الشفافية والنزاهة في الأنظمة المالية والقانونية. من خلال تطبيق التوصيات المذكورة والتعاون بين القطاعات المختلفة، يمكن تعزيز الثقة في النظام المالي وتحقيق العدالة المالية.

إن تحقيق العدالة المالية يعتبر هدفا مشتركا يجب على المجتمع العمل معا لتحقيقه. بتبني التوصيات المطروحة وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية، يمكننا بناء بيئة مالية أكثر نزاهة وشفافية، تعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وتحقق التنمية المستدامة والعادلة. إن الجهود المشتركة لتعزيز المحاسبة القضائية والقانونية تعكس التزامنا بتعزيز مبادئ العدالة والمساءلة في مجتمعنا.

وبهذا، يجب أن نتذكر أن المحاسبة القضائية والقانونية ليست مجرد أدوات لمعاقبة الجرائم المالية، بل هي أساس لضمان النزاهة والشفافية في كل جانب من جوانب الحياة المالية والاقتصادية. من خلال الاستثمار في هذا المجال وتعزيز البنية التحتية اللازمة، نحن نسعى إلى بناء مجتمع يسوده العدل والمساواة، حيث يمكن للجميع الاعتماد على نظام مالي يعتمد على قوانين ومعايير صارمة ونزيهة.

نعم، فالمحاسبة القضائية والقانونية تمثل الضمانة لتحقيق المساءلة والعدالة في مجتمعنا، وتعزز الثقة في النظام المالي والقضائي. إذا تم تنفيذ التوصيات المطروحة والاستمرار في التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، فإننا سنتجاوز التحديات ونحقق نتائج إيجابية في تعزيز المساءلة وتعزيز الثقة العامة في نظامنا المالي والقانوني.

وبهذا، يكمل السعي المستمر نحو تعزيز المحاسبة القضائية والقانونية دوره في بناء مجتمع يسوده العدل والنزاهة، ويعزز التنمية المستدامة والمتوازنة. إن الجهود المبذولة في هذا الصدد ليست مهمة فقط بالنسبة للمؤسسات والهيئات الرسمية، بل تتطلب مشاركة وتعاون جميع أفراد المجتمع والقطاعين العام والخاص. لذا، يجب أن نستمر في التحرك قدما باتجاه تعزيز هذه القيم والمبادئ في كل جانب من جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، لضمان مستقبل أفضل للجميع.

المصادر والمراجع

المراجع

القرآن الكريم

1 - المصادر العربية

1 - ثابت, إحسان, بحث منشور اونلاين في مستودع المقالات الاكاديمية Academia.edu 2019

2 - العبوسي, المعموري بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية قسم الدراسات المحاسبية جامعة بغداد، لنيل شهادة المحاسب القانوني. 2020

3 - عبد الجباربحث منشور في المجلة الأردنية في ادارة الأعمال 2016

4 - بو مغرافي مذكرة مقدمة إلى جامعة العربي بن مهيدي / كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير / قسم العلوم المالية والمحاسبية ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي 2020

2- Foregin Refrences:

1. Abdullah, Khaled (2006), Auditing, Al-Quds Open University Publications, Amman, 1st Edition.

2. Abu Bakr, Awad Allah, (2001), the importance and quality of disclosure of accounting information, Journal of Science and Culture, University of Sudan, Volume 12, Issue 2.

3. Al-Abusi Amer Daikh, Al-Mamouri Ali Muhammad Thajeel (2020) The role of forensic accounting in achieving the integration of accounting and legal performance, applied research published in the Journal of Accounting and Financial Studies

4. Al-Husseini Muhammad Hashim Mohsen, Al-Zubaidi Hamza Faeg Wahib, (2015) The role of the supervisory authorities in protecting the financial system Guardianship "a model", research published in the Journal of Accounting and Financial Studies, Volume Ten, Number 30 5. Al-Issawi, Fargad Jamil, Al-Ghabban Thaer Sabri (2022) The Relationship of Forensic Accounting to Exposing Tax Fraud, Applied Research, Published in the Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 17, Number 60

6. Al-Jajjawi, Talal (2006), Analysis of the Importance of Internal Control Elements for Auditors in Iraq, Arab Journal of Management, Al-Israa University, Volume 26, Number 1, Jordan.

7. Al-Jalili, Miqdad Ahmed (2012), Forensic Accounting and its Applicability in Iraq, Tanmiat Al-Rafidain Journal, Issue 107, Volume 34.

8. Al-Quraishi, Muhammad Salih (2009), The Economics of Money, Banks and Financial Institutions, University Library, Jordan

9. Al-Samook, Ayas Hussam (2014), Experience.. The judge's technical tool and the "decisive" evidence for some of his rulings, an article published on the website of the Iraqi Supreme

10. Al-Shabib, Duraid Kamel (2012), Contemporary Banking Management, Al-Maysarah Publishing House, Jordan, 1st edition.

11. Al-Sisi, Najwa Ahmed. (2006), The Role of Accounting in Reducing the Phenomenon of Fraud in the Financial Statements A Field Study, Scientific Journal of Economics and Commerce, Faculty of Commerce, Ain Al-Shams. University, Issue 1, January: 33-83 bank loans from the

12. Hassan, Najm El-Din Ibrahim (2014), Accounting disclosure in the financial statements and cash flow statement information